دور البلاغة العربية في تحقيق ظاهرة الاقتصاد اللّغوية.

الأستاذة فاطمة صغير

ملحقة مغنية الجامعية – جامعة تلمسان – الجزائر

ملخص:

الاقتصاد اللّغوي، ظاهرة لغوية، برز الحديث عنها، خلال العصر الحديث، كخاصية تتوفر عليها جميع اللّغات الإنسانية، ولذلك فهي ليست غريبة عن اللّغة العربية، إذ نجد أهمّ علومها، تساهم في تحقيق هذا المطلب اللّغوي الجاد، كعلم النّحو، والصّرف والصّوت، إضافة إلى علم البلاغة الذي يلعب دورا بالغا، في إكساب لغة القرآن هذه الميزة اللّغوية التي تهدف إلى بذل ادنى جهد ممكن، للتعبير عن أغراضنا وحاجاتنا.. وهذا البحث يرمي إلى كشف أثر البلاغة العربية في ظاهرة الاقتصاد اللّغوية.

البلاغة واحدة من علوم اللّغة العربية، شهدت عناية الدارسين، منذ عصر التأليف، فعمدوا إلى كشف ماهيتها، وبسط حقيقتها، وتحديد وظيفتها، بعد أن أدركوا دورها الهام، في فهم النصوص الراقية، وتيقنوا من أثرها العجيب، في نفسية المتلقي. والمتتبع لتاريخ هذا العلم، ونشأته، يلاحظ إسهام علماء العربية، من مختلف الطبقات، في عملية تأصيله ووضع القواعد له، وقد شارك في ذلك الكتّاب، والمفسّرون، والنحاة واللّغويون، بداية **بالجاحظ** (ت255هـ) الذي يسوق جملة من المفاهيم للبلاغة، وإن كانت في معظمها تعبر عن فهمه الخاص، لهذا المصطلح، مثلما نلمسه في قوله "**البلاغة هي الإيجاز، في غي عجز، والإطناب في غير**

خطَلٍ" [i] كما أرجعها إلى قدرة المتكلم، على إفهام الناس حاجته، وجاء كلامه، وفق ما ألفته العرب الفصحاء، وما تعودته من تراكيب [ii].

وظلّ مفهوم البلاغة ، يعكس الرؤية الخاصة للباحثين فيها، وينحصر في كشف خاصية، من خصائصها، مما يعني غياب الدلالة الشاملة التي لا تتحقق إلاّ بالعودة، إلى تعاريف الدارسين مجتمعة؛ لأن التي عرضها ابن رشيق القيرواني في عمدته، تؤكد صحة هذه الفكرة، حيث ذكر جملة من العبارات، حاول من خلالها توضيح حقيقة البلاغة، فجعلها تارة في معرفة الفصل والوصل، وتارة أخرى في حسن العبارة مع صحة الدلالة[iii].

وبتقدم عجلة البحث والدراسة، وقفت بعض الجهود على أهميتها، واعتبرتها علما جليلا، لا ينبغي أن تجهله الأذهان، وتفتقر إليه العقول، ويبدو أنّ **أبا هلال العسكري** (395هـ) يأتي على رأس تلك الجهود، فقد عدها من العلوم الشريفة، التي تستوجب التعلم، ذلك لأنها متصلة بإعجاز كتاب الله، وأنها السبيل إلى الوقوف على سره، والإحاطة بلطائفه، وعجيب نظمه، فيقول "**اعلم–علمك الله الخير، ودلّك عليه، وقيضه لك، جعلك من أهله، أن أحق العلوم بالتعلم، وأولاها بالتحفظ، بعد المعرفة بالله جل ثناؤه– علم البلاغة**"[iv].

إنّ التهاون في أمر هذا العلم، من منظور صاحب الصناعتين، يؤدي إلى العجز عن إدراك سر إعجاز النص القرآني، فيقول "**وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخل بمعرفة الفصاحة، لم يقع علمه بإعجاز القرآن**"[v].

والحقيقة أنّ أهمية، هذا العلم الشريف، لا تنحصر في معرفة إعجاز القرآن الكريم، وإنما أيضا تجعل العارف به، قادرا على تمييز جيد الكلام، من رديئه،

وتمكننا من التفريق بين اللفظ الحسن، واللفظ القبيح، إضافة إلى الوقوف على الشعر الجميل، الخالي من العيوب[vi].

ويأتي الإمام **عبد القاهر الجرجاني** (ت 471هـ) فيوضح بدقة متناهية معنى البلاغة، ويشرح كيفية تحققها، جاعلا إيّاها في "**وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له دلالة، ثم تبرّجها في صورة هي أبهى، وأزين، وآنق، وأعجب، وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب**"[vii].

ومنذ ذلك الوقت، والبلاغة بأساليبها، تمثل أساس التعبير الفني الجميل الهادف، إلى التأثير في نفسية المتلقي، عن طريق اللفظ الموحي، والعبارة الأنيقة، والصورة المعبرة ولذلك مالت إليها النفوس، واستعذبتها القلوب، فأقبلت عليها أقلام الباحثين، تستجلي فائدتها، وتوضح أثرها في الكلام.

ويبدو أن النظر في أهمية البلاغة ، لا يقف عند حد جهود الدارسين القدامى، وإنما كذلك المحدثين الذين اهتدوا إلى دورها الجليل، في تحقيق عدة ظواهر لغوية، مثل ظاهرة الاقتصاد التي هي مطلب لغوي جاد، برز الحديث عنه، خلال العصر الحديث، الذي شهد جهودا معتبرة، من قبل الدارسين المعاجلين لمختلف ظواهر اللّغة، وقضاياها، سعيا منهم إلى فهم أبعاد اللّغة، والتقنين لقواعدها، وفق مناهج علمية جديدة، ومتعددة.

والواقع أن الاقتصاد، مصطلح جديد، يمثل خاصية لغوية، موجودة في كل اللّغات، وهو مشتق من مادة (ق ص د) التي تعني استقامة الطريق[viii]، بدليل ما ورد في **قوله تعالى:﴿ وَعَلَى اللَّه قَصْدُ السَّبِيل وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينْ﴾** [ix].

ويضيف صاحب اللسان، أن الاقتصاد، من القصد، وهو عكس الإفراط، أي ما بين الإسراف والتقتير[x].

والدلالة اللّغوية نفسها، يشير إليها **الزمخشري** قائلا "**قصد في الأمر، إذا لم يجاوز فيه الحد، ورضي بالتوسط**"[xi]، وهكذا تتفق جل المعاجم العربية، القديمة، بشأن المعنى اللّغوي، لمصطلح اقتصاد، فهو دائما يشير إلى التوسط، والاستقامة، والاعتدال.

وإذا جئنا إلى المعاجم الحديثة، وجدنا المصطلح، يشهد دلالات متنوعة، ومختلفة، بحسب المجالات والميادين التي استخدم فيها، حيث نجد **الاقتصاد المنسق** الذي يقوم على التوسط بين **الاقتصاد الحر**، ونظيره الموجه، وكذلك **الاقتصاد السياسي**، وهو علم يعتني بالإنتاج، وتوزيع الثروة، واستهلاكها، إضافة إلى **الاقتصاد الاجتماعي** الذي ينظر في القوانين التي تسير مصالح المجتمع، فضلا عن **الاقتصاد القوي، والاقتصاد الريفي**، فالأول يمثل الاستراتيجية الحربية التي تعمل على توزيع القوات العسكرية، بحسب الأهمية والأهداف، أما الثاني فإنه يطلق على العلم الذي يبحث، في الوسائل التي تُعين على استغلال التربة على أحسن وجه[xii].

والملاحظ أنّ هذا المصطلح، لم يبق حبيس المجال السياسي، والاقتصادي، الاجتماعي، وإنما عرف طريقه إلى ميدان الدراسات اللّغوية، على يد العالم الغربي **أندري مارتيني**، إذ أشار إليه، من خلال تلميحه إلى أن إنسان العصر الحديث يميل إلى قصر نشاطه الذهني، والجسدي، على أدنى حد ممكن، وأنه يعمل على بذل أدنى جهد ممكن في التعبير عن أغراضه وحاجاته[xiii].

كما نجده يؤصل المصطلح، ويعرض حده بوضوح فيقول "**إن ما نسميه عادة، الاقتصاد في اللّغة، ليس إلا ذلك السعي الدائب لتحقيق التوازن بين**

الاحتياجات المتضاربة التي لابد من تلبيتها، فمن جانب، هناك حاجات الإبلاغ، وهناك من جانب آخر خمول الذّاكرة، والنطق معا، وبينهما أي: بين الحاجات، والخمول، صراع دائم"[xiv].

وانطلاقا من هذا المفهوم، نصل إلى أنّ الاقتصاد اللّغوي يستوجب حاجات التبليغ التي هي المعاني المنقولة، من قبل المتكلّم إلى المخاطب، وأيضا جهود الذّاكرة، باعتبارها مخزن للمعلومات، دون أن نهمل جهود جهاز النطق الذي يتولى إصدار الأصوات.

وعلى هذا الأساس، فإنّ المتكلم، مطالب بمراعاة هذه الجهود، ويسعى إلى تحقيق توازن كلي، من خلال اختيار الوحدات اللّغوية المناسبة.

وهكذا يتضح لنا أنّ الاقتصاد، من منظور صاحب النّظرية الوظيفية، مصطلح يهدف إلى الحصول على أكبر فائدة ممكنة، بأقلّ جهد ممكن، إلاّ أنّه يؤكد على ضرورة مراعاة بعض الشروط، إذا ما رغب المتكلم فياستخدام هذه الخاصية؛ لأن الذهاب إليها، ليس اختيارا مطلقا، فمثلا إذا كان الشيء المتحدث عنه، مما يكثر ذكره، ويتردد، جاز لنا التعبير عنه بتسمية قصيرة، وإن اضطرنا ذلك التعبير إلى إجهاد الذّاكرة، أمّا إذا كان الشّيء المتحدث عنه، لا يذكر إلا في الحالات القليلة، وجب عدم إجهاد الذّاكرة، والاحتفاظ بالتّسمية الأكثر طولا [xv].

والحقيقة أن المتتبّع لآراء **مارتيني**، بشأن ظاهرة الاقتصاد، يستشف عناصره الرّئيسة، والمتمثلة أساسا، في الطّاقة المبذولة، من قبل صاحب الكلام، ثمّ كمية المعلومات المراد تبليغها، وأخيرا العلاقة التناسبية التي يجتهد المتكلم في تحقيقها، بين كمية المعلومات، والطاقة المبذولة لأدائها.

ويبدو أنّ اللّغة العربية، من أكثر اللّغات، تجسيدا لخاصية الاقتصاد، وهذا بشهادة الباحثين اللّغويين، **فأنور الجندي** مثلا، نراه يشيد بها قائلا " **اللّغة العربية، من أكثر اللّغات اختصارا في إيصال المعاني، وفي النقل إليها**"[xvi].

فمن يتأمل مستويات هذه اللّغة الشّريفة، يقف بجلاء على أمثلة الاقتصاد فيها، مثلما يكشفه المستوى الصّوتي، حيث اعتمد أهل العربية بعض الظّواهر الصّوتية التي تحقق اقتصادا لغويا في كلامهم، إذ عمدوا إلى تخفيف الهمز، لما لاحظوا صعوبة النطق به، وكذلك حجم الجهد العضلي المبذول، أثناء ذلك[xvii].

وبالرجوع إلى الجدول التالي، نتبين عينة من الظواهر الصّوتية، الموجودة في العربية لغاية اقتصادية.

الظاهرة الصّوتية	المثال
تخفيف الهمز	فأس ⟵ فاس
الاختلاس والحذف	يَسري ⟵ يَسْرِ
الإدغام	اِنْمَحَى ⟵اِمَّحَى
الوقف	الرَّجُل المْتَرَمُ⟵ الرَّجُلُ المْتَرَمْ

وليس المستوى الصّوتي، وحده في لغتنا ما يثبتُ توفّرها على خاصية الاقتصاد، وإنّما كذلك المستوى الصّرفي الذي تبرز فيه ملامح هذه الظّاهرة بقوة، خاصة فيما يتعلق بأبنية الأفعال، إذ نجد الثّنائي، الثّلاثي، الرّباعي، الخماسي، والسّداسي، لكنّنا نجد الثّلاثي، أكثر الأبنية استعمالا، وذلك لقلّة حروفه.

كما تظهر ملامح الاقتصاد في هذا المستوى، منخلال ظاهرة الاشتقاق التي تتميّز بها لغتنا العربية، إذ بموجبه، يتمكن المتكلم من اختزال العديد من الوحدات

اللّغوية، مع توفير الجهد، وكمثال على ذلك صيغة اسم الفاعل التي تدل على من قام بالفعل، فنقول:

عمرو كاتب الرّسالة، بدلا من قولنا: عمرو هو من قام بكتابة الرسالة، والأمر كذلك بالنّسبة لصيغة المبالغة فنقول مثلا: سعيد شكور، بدلا من قولنا: سعيد كثير الشّكر.

وفي هذا السّياق، لا ينبغي أن نهمل الإشارة إل خاصية الاشتقاق الكبّار التي يطلق عليها اللّغويون، اسم النّحت، وهو طريقة اختصار كلمتين، أو أكثر في صياغة واحدة[xviii]، توفر على المتكلّم التّلفّظ بالعبارة كاملة، فعلى سبيل المثال نقول: استهل الخطيب خطبته بالبسملة، عوض قولنا: ببسم الله الرّحمن الرّحيم.

وإلى جانب هذين المستويين، نجد المستوى النّحوي أيضا، فهو الآخر تتجلى فيه ملامح الاقتصاد اللّغوي، من خلال عملية الحذف التي بموجبها، يتم إسقاط ما دل عليه دليل[xix].

والحذف في لغتنا أنواع، فمنه حذف الجملة، وحذف المفرد، وحذف الفعل، وحذف الحرف، إلا أنّه لا يذهب إليه عشوائيا، وإنّما بشروط، حدّدها علماء اللّغة، وكمثال على تحقق الاقتصاد، عن طريق الحذف قولنا: والله قرأت ديوان الهذليين، بدلا من قولنا: أقسم بالله قرأت ديوان الهذليين.

ومن الأبواب النّحوية كذلك التي تحقق الاقتصاد اللّغوي، وتجنب المتكلم التكرار، باب الضمير الذي يغنيه عن ذكر اسم سبق ذكره، فنقول مثلا: محمد عربي هاشمي، وهو آخر الرسل والأنبياء، بدلا من قولنا: ومحمد آخر الرسل والأنبياء.

ونشير إلى أن المتعمق، في دراسة هذه المستويات الثلاث، يلاحظ كثرة ملامح ظاهرة الاقتصاد في اللّغة العربية، فهي تحتكم على جملة من الخصائص تجعلها قادرة على تحقيق هذه الظاهرة، التي نجد **البلاغة العربية**، تساهم هي الأخرى، في إكساب لغة القرآن، ميزة الاقتصاد، من خلال بعض أساليبها، وعلى رأسها أسلوب الإيجاز.

ومثلما هو معلوم، فإن الإيجاز، سنة من سنن العرب، وصفة سامية، ميز الله بها العربية، عن غيرها من اللّغات، فصار خاصية تلازمها، في كل العصور الأدبية، بداية بالعصر الجاهلي الذي ينماز أدبه بهذا الاسلوب، تماشيا مع البيئة الصحراوية، ذات المساحات الواسعة، والسماء الصّافية، والشمس الساطعة، مما ساعد العربي على التعبير، عن حاجته، بلغة واضحة، تخلو من الغموض، والحشو، طبقا لقول **جرجي زيدان** "**إنّ لغة الجاهلية، على الإجمال لا تزال مثال البلاغة حتّى الآن، لبعدها عن مفاسد العجمة، وهي معروفة بخلوها من الحشو**"[XX].

والحقيقة أنّ ميل العرب إلى الإيجاز، ظلّ قائما إلى ما بعد العصر الجاهلي، حيث دفعهم الولع به، إلى استخدامه في لغتهم، وأدبهم، فغدا لصيقا بهم، يذكر بذكرهم؛ لأنّهم آثروه على الإسهاب في الكلام، لَمّا لاحظوا قدرته، على التّعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة[XXi].

وللعلم فإنّ صياغة الكثير من المعاني، بالقليل من الألفاظ تتمّ باعتماد ضربين من الإيجاز، يتمثّل الأول في إيجاز القصر الذي يعرف بإيجاز البلاغة، لكونه مطمع البلغاء، به تتفاوت أقدارهم، وتنكشف نباهتهم، إذ يتحقق بعيدا عن الحذف الذي يمثّل الضرب الثاني، وهو إيجاز الحذف، حيث يكون المحذوف، إمّا مفردا، أو جملة، نحو **قوله تعالى:﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ**

الْجَاهِلِين﴾ [xxii]،حيث حذف المفعول به، تفاديا للتكرار، وطلبا للاقتصاد اللّغوي، لأن أصل الكلام: لوشاء الله جَمْعهم لَجَمَعَهُمْ.

ويبدو أن مساهمة البلاغة، في تحقيق ظاهرة الاقتصاد اللّغوية، لا تنحصر فقط في أسلوب الإيجاز وحده، وإنما تشمل أساليب بلاغية أخرى، تقوم أساسا على الإيجاز، والاختصار، نحو التّشبيه، والمجاز.

فالتّشبيه أسلوب رفيع الشأن، في التّعبير البلاغي، حسن الموقع في البيان، لإخراجه الخفي إلى الجلي، وإكسابه المعاني، شرفا وجمالا، يتفرع إلى عدة أقسام وفروع، تساهم معظمها، في تحقيق الاقتصاد اللّغوي.

إنّ قيام التّشبيه، على عقد المماثلة، بين الأمور التي تشترك في صفة، أو أكثر، يؤدي إلى اختزال العديد من المعاني عن طريق لفظ المشبه به، فبقولنا في التّشبيه المرسل المجمل: زيد كالأسد، نكون قد اختصرنا، عددا من الصّفات، من خلال كلمة واحدة، هي لفظة: أسد، والتي تحمل كلّ الدّلالات، كالقوّة، والبطش، والشّجاعة، والإقدام.

ونشير هاهنا، إلى أن أساطين البيان، اعتمدوا خاصية الإيجاز، في مفاضلتهم بين التّشبيهات، فجعلوا الرتبة العليا، لكل تشبيه حذف ركناه الثّانويان: الأداة ووجه الشبه، ولذلك اعتدوا بالتّشبيه المؤكد الذي تحذف فيه الأداة، كما اهتموا بالتّشبيه المجمل، الذي يستغنى فيه عن وجه الشّبه، أمّا التّشبيه البليغ، فقد هاموا به، أيما إيهام؛ يمثل صورة بيانية بليغة، في غاية الاقتصاد، كونها مشكلة من وحدتين لغويتين فقط هما: المشبه والمشبه به؛ ولذلك احتل هذا النوع من التّشبيه، أعلى المراتب والدرجات، إلى جانب فروع أخرى، تنقل من خلالها الصّورة، بألفاظ موجزة، كما في التّشبيه التمثيلي الذي منه قول الشّاعر[xxiii]:

إِنَّ القُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَ وُدُّهَا مِثْلُ الزُّجَاجَةِ كَسْرُهَا لاَ يُجْبَرُ

حيث شبّه الشاعر، قلوب الناس، إذا تنافرت، وتقطعت بينهم المودة، لا يمكنها أن تلتقي مرة أخرى، تماما كالزجاجة إذا انكسرت لا يمكن إصلاحها.

وكذلك هو الأمر، بالنسبة للتشبيه الضمني الذي لا يُصرَّحُ فيه بأركان التشيه، بغية حمل المتلقي على إدراكه، انطلاقا من سياق الكلام، مثل قول الشاعر[xxiv]:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ

حيث شبّه الشاعر، نفسه بالبدر؛ وشبّه العصيبة بالظلام، ولكن بغير الطريقة المألوفة التي يتمّ فيها التّصريح بأركان التّشبيه، وإنّما بطريقة غير مباشرة، تقوم على الاختصار، والتّأثير.

وإذا جئنا إلى المجاز، ألفيناه من الوسائل البيانية التي اعتمدها العرب، في إيضاح معانيهم، وإكسابها الصفة الحسية، فازدانت به خطبهم وأشعارهم، وأمثالهم لاتّصافه بالدّقة في التعبير، والاختصار في نقل المعاني، فإذا قصد المتكلم الإخبار عن فضل أحدهم عليه، قال: له عليّ يد بيضاء، تلميحا إلى النعم التي أنعم بها عليه، فيكون بذلك: قد دل عليها بكلمة واحدة هي "اليد"، تماما كما في قولنا: سكنت المدينة، اختصارا لقولنا: سكنت مترلا من منازل المدينة، أو كقول القائل: بنى الحاكم البرج، فإن المجاز العقلي، هاهنا أغنانا عن القول: بنى عمال الحاكم البرج.

وهكذا فإنّ خاصية الاقتصادي، تنطق بها علاقات المجاز العقلي، والمجاز المرسل، فضلا عن الاستعارة التي تتحقق، بعد حذف أحد طرفي التّشبيه، فإذا حذف المشبه، كانت الاستعارة تصريحية، نحو قولنا: أيها الثعلب تذكر الآخرة، والمقصود، أيّها الإنسان الشّبيه بالثعلب، تذكر الآخرة، فإذا تأملنا العبارتين، علمنا

فضل هذا النوع من الاستعارة، في تحقيق الإيجاز، والاختصار، مثلما هي الحال بالنسبة للاستعارة المكنية، فإذا قلنا: ابتسمت الوردة، نكون قد اختصرنا عبارة: ابتسمت الفتاة التي كالوردة.

والواقع أن ظاهرة الاقتصاد، لا تتحقق بفضل هذين النوعين فحسب، وإنما توفرها أيضا الاستعارة التمثيلية، وهي تركيب، استعمل في غير ما وضع له، لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي[xxv] علما أن هذا النوع من الاستعارة، يقوم على طيّ المشبه؛ لأنه يدرك من سياق الكلام، ودلالة الحال كقول الشاعر[xxvi]:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرًّا بِهِ المَاءَ الزُّلاَلاَ

إذ المعنى الحقيقي، أنّ المريض الذي يصاب بمرارة في فمه، إذا شرب الماء العذب وجده مرا، غير أنّ الشّاعر، لم يستعمله في هذا المعنى الأصلي، بل وظّفه فيمن عابوا شعره، لعيب في ذوقهم الشعري، وضعف في إدراكهم الأدبي.

ففي هذا النّوع من الاستعارة، بلاغة واضحة، سواء من حيث الحسن والجمال، أو من حيث الإيجاز، إذ وظف الشاعر الكثير من المعاني، باليسير من اللفظ، وأعطانا الغرض الوحيد، والمقصود من هذا البيت، وهو أن من يفتقر إلى الذوق، لا يمكنه إدراك معانيه الشّعرية.

وبعد الذي سقناه، يتأكد لنا دور البلاغة العربية في تحقيق خاصية الاقتصاد اللّغوية، من خلال أساليبها خاصة الإيجاز، والتّشبيه، والمجاز.

هوامش البحث :

1. **– البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تح: موفق شهاب الدين، م1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط2، 2002، ص74.**
2. **ينظر ، المصدر نفسه، ص155.**

3. ينظر: العمدة، ابن رشيق القيرواني، تح: عفيف نايف حاطوم، دار صادر، بيروت، ط 1، 2003، ص 205، 206.
4. كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2006، ص07.
5. المصدر نفسه، ص07.
6. ينظر: المصدر نفسه، ص08.
7. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط3، 1992، ص43.
8. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ق ص د).
9. – سورة النحل، الآية: 09.
10. – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ق ص د).
11. – أساس البلاغة ، الزمخشري ، مادة (ق ص د).
12. – ينظر: قاموس الكتر، دار السابق للنشر، بيروت، لبنان، د ط، د.ت، ص227.
13. – ينظر: مبادئ في اللسانيات العامة، أندري مارتيني، تر: أحمد الحمو، إشراف عبد الرحمان الحاج صالح، المطبعة الجديدة، دمشق، د ط، د ت، ص180.
14. – المرجع نفسه، ص180.
15. – ينظر : المرجع نفسه ، ص 181.
16. – الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د ط، د ت، ص12.
17. – ينظر: التّطور اللّغوي، مظاهره وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997، ص72.
18. – ينظر : دراسات المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية، ابن عزوز زبيدة، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، 1989، ص273.
19. – ينظر: لغة العرب، جورج عبد المسيح، ج1، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1993، ص273.
20. – تاريخ آداب اللّغة العربية، جرجي زيدان، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د ط، 1993، ص137.
21. – ينظر: بلاغة العرب، علي سلوم، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2004، ص158.
22. – الأنعام: 35.

23. – علوم البلاغة، راجي الأسمر، إشراف إميل يعقوب، دار الجيل للطباعة والنشر، د ط، 2005، ص90.
24. – المرجع نفسه، ص93.
25. – ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، د ط، 1993، ص312.
26. – ديوان المتنبي، شرح أبي الحسن بن أحمد الواحد النيسابوري، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، ص220.

***